الاستجواب القتيل تحت قبة مجلس النواب

03

مشروع الردّة الحداثية: الجمهورية الجديدة إلى أين؟!

02

قانون مدنى موحد للأحوال الشخصية .. طريق للديمقراطية

06

الحركة المدنية الديمقراطية فى أزمة طاحنة قد تنهى مسيرتها.. والسبب بيان قصر أكمل قرطام

عندما تأسست الحركة المدنية الديمقراطية عام ٢٠١٧، استقبلها قطاع واسع من المهتمين بالشأن العام باعتبارها محاولة جادة لتوحيد صفوف المعارضة المدنية المصرية تحت مظلة سياسية واحدة.

وقتها بدأ المشهد مختلفًا؛ أحزاب وشخصيات عامة من اتجاهات متنوعة تجتمع حول هدف معلن يتمثل فى الدفاع عن المسار الديمقراطى وتقديم رؤية سياسية بديلة قادرة على التعبير عن قطاعات من المواطنين الباحثين عن صوت سياسى معارض ومنظم.

وبالنسبة للكثيرين، مثلت الحركة أملاً فى تجاوز حالة التشرذم التى عانت منها المعارضة المدنية لسنوات طويلة، خاصة أن تأسيسها جاء فى ظل ظروف سياسية دفعت كثيرًا من الأحزاب والشخصيات إلى البحث عن صيغة للعمل المشترك.

لكن بعد ما يقرب من عقد من الزمن، تبدو الصورة مختلفة إلى حد كبير، إذ أصبحت الخلافات والانقسامات الداخلية جزءًا أساسيًا من المشهد المرتبط بالحركة، وهو ما دفع البعض إلى التساؤل: هل نجحت الحركة فى تحقيق الهدف الذى تأسست من أجله، أم أنها تحولت مع الوقت إلى ساحة للصراعات السياسية وتصفية الحسابات بين أطرافها المختلفة؟

هذا السؤال عاد بقوة خلال الأيام الماضية على خلفية الأزمة المتعلقة بالمهندس أكمل قرطام.

فبعد الجدل الذى أثير بشأن إزالة منشآت مرتبطة بقصره فى منطقة أبو النمرس، أصدرت الحركة المدنية الديمقراطية بيانًا اعتبرته دفاعًا عن حق الملكية الخاصة وسيادة القانون، إلا أن البيان سرعان ما تحول إلى أزمة سياسية داخل الحركة نفسها.

فقد واجه البيان اعتراضات من شخصيات وأحزاب منضوية داخل الحركة، بينما تصاعد الجدل بصورة أكبر بعدما أصدر حزب المحافظين بيانًا أكد فيه أن المهندس أكمل قرطام لم يطلب إصدار بيان تضامن من الحركة، كما أبدى الحزب تحفظه على بعض المضامين الواردة فيه.

ومع اتساع دائرة الخلافات، اضطرت الحركة إلى التراجع عن البيان وتقديم اعتذار رسمي، فى خطوة اعتبرها كثيرون دليلاً على حجم الانقسام الداخلى الذى تعيشه.

ولم تتوقف تداعيات الأزمة عند هذا الحد، إذ تحولت القضية إلى اختبار حقيقى لقدرة الحركة على إدارة خلافاتها، خصوصًا بعد إعلان حزب العدل انسحابه نهائيا من الحركة المدنية الديمقراطية، وهو ما اعتبره مراقبون أحد أخطر التطورات التى شهدها التحالف خلال السنوات الأخيرة.

وبالنسبة لمنتقدى الحركة، فإن ما جرى لم يكن مجرد خلاف حول بيان سياسي، وإنما كشف عن أزمة أعمق تتعلق بآليات اتخاذ القرار داخل الحركة، ومدى قدرة مكوناتها المختلفة على التوافق قبل إصدار المواقف الرسمية.

كما رأى البعض أن الواقعة أعادت إلى الواجهة اتهامات قديمة تتعلق بمحاولة توظيف الحركة أحيانًا لخدمة مواقف أو حسابات تخص شخصيات سياسية بعينها أكثر من كونها تعبر عن موقف جماعى متفق عليه.

لكن أزمة أكمل قرطام لم تكن الأولى من نوعها، بل جاءت امتدادًا لسلسلة من الأزمات التى صاحبت الحركة منذ تأسيسها.

فمنذ السنوات الأولى لظهورها، واجهت الحركة خلافات متكررة حول طبيعة العمل السياسى وأولوياته، كما ظهرت تباينات واضحة بشأن المواقف من عدد من الاستحقاقات السياسية المهمة.

وخلال انتخابات الرئاسة عام ٢٠١٨، برزت واحدة من أولى المحطات التى كشفت حجم التباين داخل مكونات الحركة، حيث اختلفت الرؤى بشأن التعامل مع المشهد الانتخابي، وتباينت تقديرات الأحزاب والشخصيات المنضوية تحت لوائها حول جدوى المشاركة وآليات التعامل مع التطورات السياسية آنذاك.

قادة الحركة المدنية الديمقراطية في أحد اجتماعاتها الأخيرة

ومع مرور الوقت، بدأت خلافات أخرى تتعلق بإدارة الحركة نفسها وآليات اتخاذ القرار داخلها.

فقد اشتكت أطراف مختلفة من غياب التنسيق المؤسسى الكافي، ومن سيطرة عدد محدود من الشخصيات على صناعة القرار السياسى والإعلامي، بينما رأى آخرون أن الحركة لم تنجح فى بناء هياكل تنظيمية قادرة على استيعاب التنوع الكبير الموجود داخلها.

وعندما انطلق الحوار الوطني، ظهرت الانقسامات مجددًا بصورة أكثر وضوحًا بين مؤيد للمشاركة باعتبارها فرصة لطرح الرؤى السياسية والإصلاحية، وبين متحفظ أو رافض رأى أن الظروف المحيطة بالحوار لا تسمح بتحقيق نتائج حقيقية، وامتد إلى شكل التمثيل داخل الحوار وطبيعة الملفات المطروحة وأولوياتها.

كما شهدت الحركة خلال السنوات الماضية حالات تجميد عضوية وانسحاب وخلافات متكررة بين بعض مكوناتها، الأمر الذى انعكس بصورة واضحة على قدرتها فى الحفاظ على خطاب سياسى موحد.

وفى أكثر من مناسبة، تحولت البيانات الصادرة باسم الحركة إلى مصدر جديد للخلاف، سواء بسبب مضمونها أو طريقة إصدارها أو عدم التشاور الكافى بشأنها بين مختلف الأطراف.

ويرى منتقدو الحركة أن المشكلة الأساسية لم تكن يومًا فى وجود اختلافات سياسية بين مكوناتها، فذلك أمر طبيعى داخل أى تحالف واسع، وإنما فى عجزها عن إدارة هذه الاختلافات بصورة تمنع تحولها إلى صراعات متكررة تؤثر على فاعلية الحركة وصورتها أمام الرأى العام.

ويذهب بعض هؤلاء المنتقدين إلى أن الحركة تحولت تدريجيًا من مشروع يهدف إلى توحيد المعارضة المدنية إلى إطار تتنافس داخله شخصيات وأحزاب على النفوذ والحضور السياسي، وهو ما جعل الخلافات الشخصية والتنظيمية تتقدم أحيانًا على القضايا التى يفترض أن تشكل جوهر عملها السياسي.

ووصل الأمر إلى دعوة حزب العدل – فى بيان انسحابه – الأطراف المشاركة فى هذه التجربة إلى تقييم موضوعى لمسيرتها ومستقبلها، ويرى أن الحفاظ على رصيد الحركة وتاريخها يقتضى التفكير الجاد فى إنهاء التجربة بصورتها الحالية بدلًا من استمرار شكلى لم يعد يعكس واقعها، فالحل المنظم والمسؤول قد يكون أكثر احترامًا لإرث الحركة من الابقاء على كيان فقد قدرته على الفعل والتأثير.

فى المقابل، يرى المدافعون عن الحركة أن وجود الخلافات أمر طبيعى داخل أى كيان سياسى يضم أحزابًا وشخصيات متنوعة الخلفيات والتوجهات، وأن استمرار الحركة طوال هذه السنوات رغم الأزمات المتعاقبة يعكس وجود رغبة حقيقية لدى أطرافها فى الحفاظ على مساحة للعمل السياسى المدنى المنظم.

لكن بعيدًا عن مواقف المؤيدين والمنتقدين، يبقى المؤكد أن الحركة المدنية الديمقراطية تواجه اليوم واحدة من أكثر اللحظات حساسية فى تاريخها.

فالأزمة الأخيرة المتعلقة بأكمل قرطام وما تبعها من تراجع عن البيان والاعتذار عنه ثم انسحاب أحد الأحزاب المنضوية تحت لوائها، أعادت فتح ملف قديم يتعلق بقدرة الحركة على البقاء كجبهة سياسية موحدة.

وبين الآمال الكبيرة التى صاحبت تأسيس الحركة قبل سنوات، وحالة الانقسام التى باتت تطفو على السطح مع كل أزمة جديدة، يبقى السؤال مطروحًا: هل كانت الحركة المدنية الديمقراطية مشروعًا حقيقيًا لتوحيد المعارضة المدنية المصرية، أم أنها تحولت مع الوقت إلى ساحة تتغلب فيها الحسابات السياسية والشخصية على الأهداف.

تقرير: بسمة رمضان

جريدة أسبوعية – تصدر عن مؤسسة المشهد للصحافة والنشر

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
مجدى شندى

الموقع الإلكترونى
www.elmashhad.online

العدد 353 – السنة الرابعة عشرة –
الاثنين 1 يونيو 2026 م –
15 ذو الحجة 1447 هـ
10 صفحات – الثمن : 5 جنيهات

المشهد
لا سقف للحرية

ترند

مصير محمد صلاح

08

ثقافة

رد طبى على نظام الطيبات

08

رياضة

وجوه جديدة فى كأس العالم

09

القرين الرقمي.. كيف تبنى الخوارزميات نسخةً منّا فى العالم الافتراضي؟

فى كل مرة تفتح فيها تطبيقًا على هاتفك، أو تبحث عن معلومة على الإنترنت، أو تشترى منتجًا عبر إحدى المنصات الإلكترونية، تترك خلفك أثرًا رقميًا. هذه الآثار المتراكمة من نقرات وتوقفات وخيارات وتفضيلات ليست مجرد بيانات مبعثرة، بل مادة خام تعمل الخوارزميات على تحليلها وصياغتها لتنتج فى النهاية "قرينًا رقميًا" يشبهك إلى حد بعيد.

حيث لم تعد الخوارزميات مجرد أدوات تنظم المحتوى أو تقترح الإعلانات، بل أصبحت منظومات تحليلية قادرة على بناء نسخة رقمية شديدة الدقة من كل مستخدم. ومع تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، بات هذا القرين أكثر اكتمالاً وتعقيدًا، حتى أصبح نموذجًا يعكس شخصياتنا واهتماماتنا وأنماط تفكيرنا بدرجة قد تفوق ما ندركه عن أنفسنا.

كان مفهوم "التوأم الرقمي" فى الأصل حكرًا على عالم الهندسة والصناعة، حيث كانت الشركات تنشئ نسخًا افتراضية من الآلات والمنشآت لمراقبتها واختبارها. غير أن الذكاء الاصطناعى والقدرة على جمع وتحليل كميات هائلة من البيانات نقلا هذا المفهوم إلى مستوى جديد: إنشاء نسخة رقمية من الإنسان نفسه، تعكس سلوكه، واهتماماته، وتفضيلاته، وقراراته.

من أنت فى عيون الخوارزمية؟

لا تنظر الخوارزمية إليك كما يراك أصدقاؤك أو أسرتك؛ فهى لا ترى ملامحك، بل تقرأ آثارك الرقمية. كل عملية بحث تكشف عن سؤال يشغل ذهنك، وكل إعجاب أو تعليق يعبر عن اهتمام أو موقف، وكل مقطع فيديو تشاهده يضيف مؤشرًا جديدًا إلى صورة أوسع عن تفضيلاتك.

ومن خلال هذه الإشارات، تستطيع الأنظمة استنتاج الكثير عنا: متى تبدأ يومك، وما الموضوعات التى تشغل تفكيرك، وكيف تتخذ قراراتك، وما الذى يجذب انتباهك، كما توفر تطبيقات الهواتف الذكية، وخدمات تحديد المواقع، والمتاجر الإلكترونية بيانات دقيقة حول تحركاتنا وعاداتنا اليومية؛ ولا يُبنى هذا التصور فى لحظة واحدة، بل عبر عملية تراكمية مستمرة، فكل جلسة تصفح، وكل تفاعل، وكل دقيقة تقضيها أمام الشاشة تضيف طبقة جديدة إلى نموذج يزداد دقة مع مرور الوقت.

الخوارزميات التى تنسخ شخصيتك

مع دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي، وخاصة التعلم الآلى والنماذج اللغوية الكبرى، لم تعد الأنظمة تكتفى بتجميع البيانات، بل أصبحت تستنتج العلاقات الخفية بينها، وتتنبأ بالاهتمامات المستقبلية، وتقدّر ردود الأفعال تجاه أحداث أو رسائل أو منتجات معينة.

حيث لا تتعامل الخوارزميات مع هذه البيانات بوصفها معلومات منفصلة، حيث تعمل على الربط بينها وتحليلها، لاكتشاف الأنماط المتكررة واستخلاص مؤشرات دقيقة حول شخصية المستخدم، وتلعب خوارزميات التعلم الآلى دورًا محوريًا فى هذه العملية؛ فهى تحلل السلوك عبر الزمن وتبنى توقعات مستقبلية عن سلوك المستخدم واهتماماته، فإذا كنت تتابع باستمرار موضوعات اقتصادية، فقد تستنتج أنك مهتم بالاستثمار حتى قبل أن تبحث عنه صراحة.

وتحلل تقنيات معالجة اللغة الطبيعية ما نكتبه فى الرسائل والتعليقات والمراجعات لاستخلاص النبرة العاطفية والموضوعات التى تستفزنا أو تجذبنا. كما تستنتج خوارزميات الرؤية الحاسوبية من الصور التى ننشرها أو نتفاعل معها مؤشرات عن أسلوب الحياة والاهتمامات البصرية، وباستخدام عملية "الاستدلال بالأفراد المشابهين" من خلال مقارنة المستخدم بأشخاص يتشابهون معه فى مئات السمات، يمكن توقع ما قد يفعله استنادًا إلى سلوكهم؛ وبذلك لا يقتصر الأمر على وصف الفرد، بل يمتد إلى التنبؤ بخياراته المحتملة.

حين يعرفك القرين أكثر مما تعرف نفسك

أظهرت العديد من الدراسات أن الخوارزميات باتت قادرة على التنبؤ ببعض السمات الشخصية والسلوكية بدقة قد تتجاوز تقديرات المحيطين بالفرد، وفى دراسة شهيرة أجراها باحثون فى جامعة كامبريدج، تمكنت خوارزمية من تحليل أنماط الإعجاب على مواقع التواصل لاستنتاج توجهات وسمات شخصية بدرجة لافتة، وبهذا المعنى، يتحول القرين الرقمى إلى نموذج إدراكى للمستخدم داخل البيئة الرقمية؛ فهو يمثل تصورًا حسابيًا لكيفية تفكيره وطبيعة اهتماماته ونمط استجابته للمعلومات، وكلما زادت كمية البيانات ودقة أدوات التحليل، أصبح هذا النموذج أكثر قربًا من الواقع.

وهنا يبرز سؤال جوهري: إذا كانت الأنظمة الرقمية قادرة على بناء نسخة دقيقة منا، فمن يملك هذه النسخة؟ ومن يستخدمها؟ ولأى غرض؟

بين الخدمة والاستغلال

تعتمد كثير من الخدمات الرقمية على القرين الرقمى لتحسين أدائها. فمنصات التواصل تستخدمه لترتيب المحتوى، ومحركات البحث لتخصيص النتائج، والمتاجر الإلكترونية لتقديم توصيات أكثر ملاءمة، بينما تستفيد تطبيقات الذكاء الاصطناعى منه لفهم تفضيلات المستخدم وتقديم استجابات أدق، وفى المقابل، يمكن استخدام هذا النموذج لاستهداف الأفراد بإعلانات ورسائل مصممة خصيصًا للتأثير فى قراراتهم فى لحظات معينة كما بدأت بعض المؤسسات فى توظيف التحليل الخوارزمى فى تقييم المرشحين للوظائف أو تقدير المخاطر المرتبطة بالقروض والتأمين.

كامبريدج أناليتيكا: حين أصبح القرين أداة للتأثير

كشفت فضيحة كامبريدج أناليتيكا (Cambridge Analytica) بوضوح قوة هذه النماذج الرقمية، حيث تم تجميع بيانات ملايين المستخدمين من فيسبوك، وتحليلها، لبناء ملفات نفسية، وسلوكية دقيقة، تحدد السمات الشخصية والاهتمامات والاتجاهات الفكرية لكل فرد وعلى أساس هذه النماذج، صُممت رسائل مختلفة لكل مستخدم وفقًا لطريقة استجابته للمعلومات ونقاط التأثير الأكثر فاعلية لديه وأظهرت هذه الواقعة أن الخوارزميات لم تعد تكتفى بفهم الإنسان، بل أصبحت قادرة على تصميم بيئة رقمية تؤثر فى إدراكه وتوجه قراراته بصورة دقيقة وغير مرئية.

الهوية الرقمية وأزمة السيادة على الذات

من أخطر تداعيات هذه الظاهرة تآكل الاستقلالية الإنسانية. فحين تصبح الخوارزميات أكثر قدرة على توقع احتياجات الإنسان، واقتراح خياراته، واتخاذ بعض القرارات نيابة عنه، يزداد اعتماد الفرد عليها تدريجيًا، وقد يجد نفسه مع مرور الوقت يتبنى اختيارات صاغتها الأنظمة الرقمية أكثر مما صاغها بنفسه، كما تثير هذه الظاهرة تحديًا يتعلق بما يمكن تسميته بالسيادة الشخصية، فالقرين الرقمى يمثل جوهر الهوية المعلوماتية للفرد، والسيطرة عليه تعنى امتلاك قدرة واسعة على فهم الإنسان والتنبؤ بسلوكه والتأثير فيه، وإذا أصبحت هذه النسخة الرقمية خاضعة لتحكم الشركات التقنية الكبرى ، أو الجهات التى تدير البنى التحتية الرقمية، فإن الإنسان يفقد تدريجيًا جزءًا من سيادته على ذاته.

وحين يخطئ القرين الرقمى فى تفسير سلوك شخص ما، قد تكون النتائج عملية ومؤثرة: رفض طلب قرض، أو رفع أقساط التأمين، أو استبعاد مرشح من فرصة وظيفية، استنادًا إلى تقديرات خوارزمية لا يعرف صاحبها كيف تكوّنت ولا كيف يمكن الاعتراض عليها.

وعلى مستوى أوسع، تتحول القرائن الرقمية لملايين المستخدمين إلى مورد استراتيجى بالغ الأهمية، فمن خلال تحليل هذه النماذج، يمكن استكشاف اتجاهات المجتمعات، وقياس المزاج العام، والتنبؤ بالتغيرات السياسية والاقتصادية، والتأثير فى الرأى العام. ومن ثم، يصبح التحكم فى البيانات وتحليلها أحد أهم مصادر القوة فى العصر الرقمي، اقتصاديًا وسياسيًا وأمنيًا.

خاتمة: هل نملك أنفسنا فعلا؟

يطرح عصر القرين الرقمى سؤالًا جوهريًا عن طبيعة الهوية الإنسانية فى القرن الحادي والعشرين: هل لا يزال الإنسان سيدًا على صورته وقراراته ومصيره، أم أن هناك نسخة رقمية منه تتشكل فى الخفاء وتؤثر فى حياته دون علمه الكامل؟

إن الذكاء الاصطناعى ليس خيرًا مطلقًا ولا شرًا مطلقًا، لكنه أداة بالغة القوة تتحدد آثارها وفقًا لمن يملكها وكيف تُستخدم ؛ ومع استمرار تطور هذه التقنيات، لن يكون السؤال ما إذا كانت الخوارزميات تبنى نسخة رقمية من الإنسان، بل كيف نضمن أن تظل هذه النسخة أداة لخدمته، لا وسيلة لإعادة تشكيله والتحكم فى قراراته؟

بقلم: د. أسامة منير أحمد